مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 30، العدد (3)، ص ص 143 - 170، الرياض (2018م/ 1440هـ)

فقه الإمام البخاري في علوم القرآن من خلال كتاب: فضائل القرآن

عمر بن عبد العزيز الدهيشي*

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 15/ 06/ 1439هـ؛ وقبل للنشر في 15/ 07/ 1439هـ)

«البحث مدعوم من كرسي القرآن الكريم وعلومه كلية التربية جامعة الملك سعود»

المستخلص: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على فقه الإمام البخاري في علوم القرآن من خلال كتاب فضائل القرآن، واعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستنباطي الاستدلالي، واحتوى البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث، وتضمنت المقدمة أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وإجراءاته. والتمهيد على: نظرة في تسمية الكتاب بـــ(فضائل القرآن)، وخلص الباحث فيها إلى أنها تسمية مرادفة لعلوم القرآن أقرب من كونها فضائل القرآن بالمعنى الاصطلاحي، ووقفة مع تراجم الإمام البخاري، وبينت أنها على وجهين ظاهرة وخفية، ولكل منهما أنواع وأقسام، وفي مباحث البحث حرصت على استنطاق تراجم الأبواب، واستنباط مناسبة الأحاديث للترجمة؛ للوصول إلى فقه المصنف، واستخراج آرائه واختياراته في علوم القرآن، وختمت البحث بأبرز آراء المصنف واختياراته المتعلقة بهذا العلم، ضمن حدود البحث المرقومة.

الكلمات المفتاحية: فقه، البخاري، الحديث، كتاب فضائل القرآن، علوم القرآن، الوحي.

Al-Bukhari's Fiqh in Qur'anic Sciences with Speial Reference to *Fadhaa'el Al-Qur'an*

Omar Abdulazeez Aldiheeshi*

King Saud University

(Received 13/03/2018; accepted for publication 01/04/2018.)

Abstract: This research aims to highlight Imam Al-Bukhari's *fiqh* represented by his contributions to Qur'anic and Hadith sciences, especially with respect to controversial issues. It concentrates on the first five sections of Al-Bukhari's *The Book on Fadhaa'el Alqur'an (Virtues of the Qur'an)*. It gives special attention to Hadith relevance to the selected sections. Methodologically, the research follows a deductive inferential approach. Among the important findings of the research are the following: The title *Fadhaa'el Alqur'an* has a more comprehensive meaning than the advantages and benefits of the Qur'an for this world and the hereafter; it involves Qur'anic sciences. Qur'anic revelations came down via the revelation angel in his original form and in a human form. Caliph Othman's compilation of the Qur'an was done in the dialect of Quraish as well as some other Arab dialects. The compilation of the Qur'an was done twice, the first time during Abu-Bakr's Caliphate, and the second during Othman's. What had been done at the Prophet's time was not compilation. The "seven-letter reading" is real, not metaphorical meaning being numerous and comprehensive. It was revealed in Al-Madinah, and it is optional, not compulsory. The value of Al-Bukhari's *fiqh* lies in his writings, and especially in his selection of relevant Hadiths. The research recommends that further studies be conducted on Al-Bukhari's publications, about the Qur'an in general, and about *Kitaab Fadhaa'el Alqur'an* in particular.

Keywords: *fiqh* / jurisprudence, Al-Bukhari, Hadith, *Kitaab Fadhaa'el Alqur'an,* compilation of the Qur'an, revelation /*wahy.*

(*) أستاذ مشارك بقسم الدراسات القرآنية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (2458)، الرمز (11451).

(*) Associate Professor, Qura`anic Studies Department, College of Education, King Saud University.
Riyadh, Saudi Arabia, p.o box: (2458), Postal Code:(11451).

البريد الإلكتروني: *e-mail: omar4554@gmail.com*

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين وثناء المقرين المعترفين، والصلاة والسلام على خير النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أفضل صلاة وأزكى تسليم، أما بعد:

فإن علماء الأمة وسادتها تفننوا في تأليف العلوم الشرعية والكتابة فيها، فلم يكن سبيلهم واحداً، ولا منهجهم موحداً، فهم بين خاطٍ لمتن أو شارحٍ له أو محشٍ على شرح أو مستدركٍ ومعقب أو مستنبط الخ، ومن أولئك الأعلام والأئمة الأفذاذ، أوحد عصره، وآية زمانه في الحفظ والفقه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري [256هـ] رحمه الله، حيث جمع ما صح - عنده - من سنة المصطفى ﷺ، وأبدع في تصنيفها، وتفنن في ترتيبها، وأكمل العقد بتبويبها والترجمة لها، ولم يُثبِت إلا الأحاديث والآثار، سوى التراجم والاستدلال ببعض الآيات أحياناً، ومع ذلك فقد أعجز الشراح بعده في بيان بعض مناسبات الأحاديث، ومقاصد التراجم، وحِكَم الترتيب والتصنيف، حتى اختلف فيها جهابذة العلماء، وحارت أمامها آراؤهم، وتباينت أقوالهم في التوجيه، وبيان المناسبات حتى اشتهر قولهم: (فقه البخاري في تراجمه)[1]، وأُلِّفت كتب في مناسبات الأحاديث وفقه التراجم قديماً وحديثاً، ومع ذلك لم يفوا في بيانها، ولم يدركوا مراميها في بعض مواضعها.

وبما أن الإمام البخاري عالم أمة، ومجتهد بصير، له آراء واختيارات في شتى أبواب العلوم الشرعية، ومن ذلك علم: علوم القرآن، ارتأيت إظهار فقهه في هذا العلم، من خلال بيان مقاصد تراجمه وفقه مناسبة الأحاديث لها، وذلك في بعض من تبويباته في كتاب: فضائل القرآن، مستفيداً مما سطره الشراح، ومجتهداً في بعضها، ومذيلاً بآرائه واختياراته في خاتمته. والله أسأل التوفيق والتسديد والإعانة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إضافة إلى ما ذكر قبلُ:

1 - أنه لا يكاد يخلو باب من الأبواب في هذا السفر المبارك إلا وفيه تحريرات علمية، أو دلالات ترجيحية لمسألة خلافية، تتحصل حال النظر والبحث فيها، وقصدت هنا بيان ما يتعلق بعلوم القرآن.

2 - أن فقه الإمام البخاري واختياراته هو في التبويب والترتيب - كما سيأتي في التمهيد - فهي إذن

(1) قال ابن حجر في هدي الساري (17): اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه. ولعل من أقدم من نقل عنه ذلك المحدث ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندراني،= =المعروف بابن المنير الكبير - وهو جد صاحب كتاب المتواري على أبواب البخاري- حيث قال: كتابان فقههما في تراجمهما: كتاب البخاري في الحديث، وكتاب سيبويه في النحو. ينظر: المتواري (37).

تحتاج إلى نظر وتأمل لاستخراج الآراء واستخلاص الاختيارات والترجيحات لهذا العَلَم الكبير، فأقواله معتبرة وترجيحاته مقدَّرة.

3 – حرص شراح الصحيح على ذكر مناسبة الأحاديث والتعليق على التراجم في غالب التبويبات والتراجم، مما يدل على أهميتها، وضرورة دراستها وإظهارها لأهل التخصص.

أهداف البحث:

1 – إظهار فقه الإمام البخاري في تراجمه ومناسبة الأحاديث للترجمة.

2 – معرفة آراء المصنف وترجيحاته في المسائل الخلافية في علوم القرآن.

حدود البحث:

اقتصر البحث على خمس تراجم بأحاديثها من أول كتاب فضائل القرآن الكريم، ومحاولة استنباط آراء المصنف في علوم القرآن، من خلال:

1 – الترجمة.

2 – مناسبة الحديث للترجمة.

والعزيمة على تتميم البحث في سائر تراجم ومناسبات أحاديث الكتاب، إن شاء الله، تعالى[2].

الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى مظان الأوعية الشاملة للدراسات والبحوث القرآنية[3]، تبين أن ما يتعلق بصحيح البخاري من البحوث والدراسات اقتصر على الجانب التفسيري عند الإمام البخاري، من مثل:

– اختيارات الإمام البخاري في التفسير التي لم يعزها إلى أحد في صحيحه عرض وتحليل، للباحث: عايد بن عبد الله الحربي، وهي رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،1409هـ.

– منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح، للباحث: سيد أحمد الإمام الخطري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1417هـ.

– منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح، للباحث: محمد حميد الهاشمي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ببغداد، 2009م.

وغيرها كثير، سوى بحث للشيخ الأستاذ الدكتور: مساعد بن سليمان الطيار، بعنوان: تثوير علوم القرآن من خلال كتاب التفسير من صحيح البخاري (سورة الفاتحة أنموذجاً)، والمنشور بمجلة الدراسات الإسلامية جامعة الملك سعود، 1435هـ.

وقد اقتصر البحث على إبراز شيء من منهج البخاري في التفسير، واستنباط مسائل علوم القرآن وأصول التفسير من الأحاديث والآثار التي أوردها

(2) وقد قطعت شوطاً من ذلك بفضل الله وتيسيره.

(3) كمركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الشاطبي، والمكتبات المركزية بالجامعات السعودية، وغيرها.

المصنف في تفسير سورة الفاتحة.

والفرق ظاهر بين البحثين، فالبحث هنا يُعنى بإبراز فقه الإمام البخاري في علوم القرآن من خلال التراجم ومناسبة الأحاديث للترجمة، مع إظهار آراء المصنف واختياراته في علوم القرآن، وهناك استنباط مسائل علوم القرآن وأصول التفسير في باب واحد من كتاب التفسير.

فضلاً عن التباين في حدود البحث.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي الاستدلالي، وفق النقاط التالية:

1 – بيان دلالات تسمية الكتاب بفضائل القرآن.

2 – ترتيب المباحث حسب مجيئها في الكتاب، ولم أبغ تقسيمها على ذات العلوم؛لاشتمال الترجمة على أكثر من علم أحياناً، فآثرت إبقاءها على ترتيبها.

3 – إيراد أحاديث كل ترجمة، في مطلع كل مبحث.

4 – الاكتفاء ببيان سنة الوفاة للأعلام الواردة أسماؤهم في ثنايا البحث.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث.

- **المقدمة، وفيها:** أهمية الموضوع وأسباب اختياره، أهداف البحث، وحدوده والدراسات السابقة، ومنهج البحث.
- **التمهيد، وفيه:**
  - نظرة في تسمية الكتاب بـ(فضائل القرآن).
  - وقفة مع تراجم الإمام البخاري.
- **المبحث الأول: باب: كيف نزل الوحي، وأول ما نزل، وفيه مطلبان:**
  - المطلب الأول: كيف نزل الوحي.
  - المطلب الثاني: أول ما نزل.
- **المبحث الثاني: باب: نزل القرآن بلسان قريش والعرب.**
- **المبحث الثالث: باب: جمع القرآن.**
- **المبحث الرابع: باب: كاتب النبي ﷺ.**
- **المبحث الخامس: باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف.**
- **الخاتمة.**
- **فهرس للمصادر والمراجع.**

* * *

تمهيد

اعتنى الإمام البخاري رحمه الله في مصنفه الصحيح بأحاديث فضائل القرآن بالمعنى العام، وخصها بكتاب مستقل كبعض أصحاب الكتب الستة – الإمام الترمذي في جامعه والنسائي في الكبرى–[4] سالكاً سبيل من سبقه

(4) وهو موافق لقصد المصنف في جمعه وتصنيفه، بخلاف بقية أصحاب الكتب الستة كأبي داود وابن ماجه، فهم قصروا=

وعاصره من المصنفين، كعبد الرزاق الصنعاني [211هـ] في مصنفه[5]، وسعيد بن منصور [227هـ] في سننه[6]، وابن أبي شيبة [235هـ] في مصنفه[7].

وأورده تالياً لكتاب التفسير، والمناسبة في هذا ظاهرة، وهو أن التفسير يُعدُّ علماً من علوم القرآن، فقد أورده الزركشي في البرهان والسيوطي في الإتقان ضمن علوم القرآن بتسميات متقاربة: معرفة تفسيره، وتأويله، ومعناه، وشروطه... وغيرهما؛ إلا إن هذا العلم بسعته وكثرة مسائله وتنوع أبوابه، خص بعلم مستقل قائم بذاته، كبعض العلوم الأخرى مثل: أسباب النزول، والوجوه والنظائر، وغريب القرآن وغيرها.

إلا أنه قدَّم كتاب التفسير على فضائل القرآن؛ لشرف تفسير القرآن، وتعلقه المباشر بالآيات والسور القرآنية، قال ابن كثير [774هـ]: «ذكر البخاري رحمه الله كتاب فضائل القرآن بعد كتاب التفسير؛ لأن التفسير أهم، ولهذا بدأ به»[8].

وبعض الأئمة يقدم الفضائل على التفسير؛ ليكون باعثاً على حفظ القرآن وفهمه ومعرفة مراحل جمعه وأحكام تلاوته[9] الخ، كسعيد بن منصور [227هـ] في سننه، وابن كثير في تفسيره، حيث قال: «ونحن قدمنا الفضائل قبل التفسير، وذكرنا فضل كل سورة قبل تفسيرها؛ليكون ذلك باعثاً على حفظ القرآن وفهمه والعمل بما فيه. والله المستعان»[10].

أولاً: نظرة في تسمية الكتاب بـ(فضائل القرآن).

ظاهر صنيع المصنف في تسمية كتابه بـ(فضائل القرآن) والتبويبات التي ضمنها الكتاب، والأحاديث التي أوردها فيه، أنه ليس المراد المعنى الاصطلاحي لعلم فضائل القرآن الذي ظهر تالياً لعصر المصنف، وهو كون فضائل القرآن علم مستقل بذاته من بين علوم القرآن

=مصنفاتهم على أحاديث الأحكام، كما قال أبو داود: «وإنما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها». رسالة أبي داود إلى أهل مكة (81).

(5) حيث أورد كتاباً في مصنفه سماه: فضائل القرآن، واحتوى جملة من أحكام القرآن كسجدات القرآن، وتعاهد القرآن ونسيانه، وتعليم القرآن وفضله، وباب المعوذات، مشتملاً على (182) بين حديث وأثر عن الصحابة والتابعين.

(6) فقد جاء في سننه: فضائل القرآن، واشتمل على جملة من الأحاديث المتعلقة بالأحرف السبعة وحكم نسيان القرآن، وأحكام تلاوته، والقراءات، وجمع القرآن، والعرضة الأخيرة، وأحكام المصاحف وغيرها، وبلغت الأحاديث والآثار التي أوردها في سننه (168) بين حديث وأثر.

(7) ضَمَّن مصنفه كتاباً في فضائل القرآن، واشتمل على جملة من علوم القرآن كإعراب القرآن، وحسن الصوت بالقرآن، وبأي لسان نزل، وتعاهد القرآن، وفي نسيان القرآن، والتنطع بالقراءة، والماهر بالقرآن.. وغيرها، وبلغت أحاديث وآثار الكتاب (396).

(8) كتاب فضائل القرآن، لابن كثير (33).

(9) ينظر: المرجع السابق.

(10) المرجع السابق.

المتنوعة، والذي يراد به: ما جاء في بيان فضل القرآن وسوره وآياته وإظهار مزاياه ومنافعه الدينية والدنيوية[11]، بل الأقرب المعنى الشمولي لهذه الإضافة، فيدخل فيه أبواب من علوم القرآن الأخرى، فقد أورد المصنف ضمن هذا الكتاب باب: كيف نزل الوحي وأول ما نزل، وباب: جمع القرآن، وباب: كاتب النبي ﷺ، وباب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، وباب: تأليف القرآن، وباب: اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، وغيرها. وقد خصها بأحاديث وآثار، وهذه غير داخلة ضمن علم الفضائل بالمعنى الاصطلاحي[12]، فتسمية المصنف الكتاب هنا بفضائل القرآن هي تسمية مرادفة لـ (علوم القرآن) التي اصطلح على تسمية تلك العلوم فيما بعد، وهذا هو الأقرب والأظهر، وهو كذلك صنيع معاصري الإمام البخاري، كعبد الرزاق الصنعاني [211هـ]، وسعيد بن منصور [227هـ]، وابن أبي شيبة [235] كما سبق.

يقوي ذلك أن إطلاق اسم (علوم القرآن) على العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم، إنما ظهرت متأخرة بعد الإمام البخاري بزمن، فهي أول ما نشأت في القرن الخامس الهجري على يد أبي القاسم الحسن بن محمد النيسابوري المشهور بابن حبيب المتوفى سنة 406هـ، حين سمى كتابه (التنبيه على فضل علوم القرآن) وذكر بعضاً من علومه[13] على القول الأظهر، وقيل: غير ذلك، فهي تسمية لاحقة، ولَمَّا تستقر التسمية بعد بهذا المصطلح.

أيضاً الكتب التي ألفت قديماً في فضائل القرآن قد اشتملت على ما هو أعم من الفضائل بالمعنى الاصطلاحي الحادث، فعلى سبيل المثال: أبو عبيد القاسم بن سلام [224هـ] سمى كتابه: فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، وضمنه أبواباً في جمع القرآن وكتابته، وتفسيره ومنسوخه وغيرها، وابن الضريس [294هـ] سمى كتابه: فضائل القرآن وما أنزل بمكة وما أنزل بالمدينة، وضمنه أبواباً في ما نزل من القرآن بمكة، وفيما نزل بالمدينة، وكيف أنزل القرآن، وفي كم أنزل... والمستغفري [432هـ] في كتابه: فضائل القرآن، قد ضمنه أبواباً في: جمع القرآن، ونزول القرآن على سبعة أحرف وغيرها، وهي كتب متقدمة، وبعضها معاصر للإمام البخاري، كأبي عبيد القاسم بن سلام، وهذا كله

(11) ينظر في تعريف هذا العلم: ما أورده د.فاروق حمادة في تحقيقه لفضائل القرآن، للنسائي (17)، وما ذكره أ.د. عبد السلام الجار الله في كتابه فضائل القرآن (42).

(12) قد يقال: يمكن حمل تلك الأبواب على أنها ضمن فضائل القرآن... إلا أنها لا تخلو من بعد، ويحصل تكلف ظاهر في إيجاد علاقة بينها وبين فضائل القرآن.

(13) ينظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان (92)، وقيل غير ذلك، حيث اجتهد الباحثون في ذكر أول من أظهر هذا المصطلح على أقوال متباينة إلا أن من مجموعها يخلص الباحث إلى أنها كلها بعد الإمام البخاري بزمن بعيد.

يدل على أن التسمية بفضائل القرآن في الأزمان المتقدمة هي مرادفة لعلوم القرآن المصطلح الذي ظهر متأخراً، وليس المقصود به هنا المعنى الاصطلاحي لفضائل القرآن المتعلقة بمزاياه وثوابه ومنافعه فحسب.

ويمكن أن يستشهد -أيضاً- في هذا السياق بالكتب التي تكون مادتها علوم القرآن، لكن سميت بأسماء أخرى، كفهم القرآن للحارث المحاسبي [234هـ]، وقد أورد جملة من علوم القرآن، كالمحكم والمتشابه، والنسخ، والمكي والمدني، وفضائل القرآن، وهذه التسمية للكتاب لا تبعد كثيراً عن تسمية الكتب الأخرى بفضائل القرآن، فالهدف واحد والمادة العلمية متقاربة... والنتيجة أن التسمية بـ (علوم القرآن) لم تظهر بعد.

فمن الحيف محاكمة المصنف على مصطلح لاحق ظهر بعد عصره بقرون، أو ليُّ أعناق التراجم والتقعر في إيجاد مناسبة بين الحديث للترجمة، حتى يستقيم حملها على كونها فضيلة من فضائل القرآن.

ثانياً: وقفة مع تراجم الإمام البخاري.

المصنف له عناية فائقة بالتراجم، فهي مقصودة لذاتها، وتنبئ عن دلالات ظاهرة، وإشارات خفية أحياناً، وقد أودعها فقهه وثاقب نظره، في شتى العلوم واختلاف الفنون، ومنها استُخلِصت آراؤه، وعرفت اختياراته وترجيحاته، قال النووي [676هـ]: «ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الحديث وتكثير المتون، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها من الأصول والفروع والزهد والآداب والأمثال، وغيرها من الفنون»[14].

ينبئ عن ذلك -أيضاً- ما رواه أبو أحمد بن عدي الجرجاني قال سمعت: عبد القدوس بن همام يقول: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حوَّل محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامعه – يعني بيضها - بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين[15].

ووصفها من تولى حارها وقارها، وعالج باطنها وظاهرها، بقوله: حيرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار[16].

ولذا قام عدد من العلماء بشرح أبواب البخاري، والتعليق على التراجم، منهم ابن المنير [683هـ] في المتواري على أبواب البخاري، وعمر بن رسلان البلقيني [805هـ] في مناسبات أبواب صحيح البخاري، والشاه ولي الله الدهلوي [1176هـ] في تراجم أبواب البخاري، والكاندهلوي محمد بن زكريا [1402هـ] في الأبواب والتراجم لصحيح البخاري... وغيرهم فضلاً عن الحواشي كحاشية السندي [1138هـ] والشروحات لهذا

(14) شرح صحيح البخاري (1/ 9).

(15) ينظر: تاريخ بغداد (2/ 9)، تهذيب الكمال (24/ 443)، سير أعلام النبلاء (12/ 404).

(16) ابن حجر العسقلاني في هدي الساري (16).

السفر الجليل كشرح ابن بطال [449هـ] والكرماني [786هـ] وابن حجر [852هـ] والعيني [855هـ] وغيرها كثير، فقد اهتمت بالتراجم واعتنت بها وعلقت عليها.

وهذه الدقة في التراجم عند المصنف، والعناية بها تنجر على مناسبة الحديث أو الأحاديث للترجمة، فهي مترابطة يكمل بعضها بعضا، وبمجموعها تستخلص الفكرة، ويظهر الفقه، ويبين المقصد والمغزى.

ومجموع التراجم على مسلكين:

الأول: التراجم الظاهرة: وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمنها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلاً.

ثانياً: تراجم خفية: وهذه قد تكون بلفظ المترجم له، أو بعضه، أو بمعناه[17]، ولها أحوال وأسباب:

الحال الأولى: أن يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث.

الحال الثانية: عكس ما سبق، وهو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة في هذا تكون بياناً لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلا: المراد بهذا الحديث العام: الخصوص، أو بهذا الحديث الخاص: العموم، إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة، أو أن ذلك الخاص المراد به: ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام، وكذا في شرح المشكل، وتفسير الغامض..

ويعود خفاء التراجم في هذين الحالين إلى سببين:

1 – عدم حصول البخاري في الباب على حديث يتوفر فيه شرطه، ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وهذا أغلب الأسباب.

2 – وقد يكون لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه، وكثيرا ما يفعل البخاري ذلك حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متأخرا، فكأنه يحيل عليه، ويومئ بالرمز والإشارة إليه.

الحال الثالثة: بيان هل يثبت الحكم أو لا يثبت؟ أو أنه محتمل لهما، وربما كان أحد المحتملين أظهر، فيترجم حينئذ على الحكم بلفظ الاستفهام، كقوله: (باب: هل يكون كذا، أو من قال: كذا)، ونحو ذلك، وغرضه أن يُبْقِي للنظر مجالاً، وينبه على أن هناك احتمالاً

(17) هذا تقسيم الحافظ ابن حجر، وجعل الدكتور العتر في كتابه «الإمام الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين» (ص306) القسمة ثلاثية، وهي التراجم الظاهرة والتراجم الاستنباطية، والقسم الثالث: التراجم المرسلة، وهي التي اكتفى فيها بلفظ (باب) ولم يعنون بشيء يدل على المضمون، بل ترك ذلك العنوان.

أو تعارضاً يوجب التوقف حيث يعتقد أن فيه إجمالاً، أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به. وسبب الخفاء هنا عدم توجه الجزم للبخاري بأحد الاحتمالين.

الحال الرابعة: الإشارة إلى حديث لم يصح على شرطه، فيترجم بلفظ يومئ إلى معنى ذلك الحديث، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه، تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفي، من ذلك قوله: (الأمراء من قريش)، وهذا لفظ حديث يروى عن علي ﷺ وليس على شرط البخاري.. وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثرا أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي.

وهناك سببان آخران لخفاء الترجمة:

أولاً: وهو راجع إلى التأمل، فكثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى، لكنه إذا حققه المتأمل أجدى، كقوله: (باب قول الرجل: ما صلينا)، فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك..

ثانياً: وقد يكون سبب الخفاء الترجمة بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي، كقوله: (باب استياك الإمام بحضرة رعيته)؛ فإنه لما كان الاستياك قد يظن أنه من أفعال المهنة، فلعل بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولى مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر[18].

ومن خلال براعة التبويب، وفن الترتيب، وإلماحة العبارة، وجمال الإشارة، أكد العلماء أن فقه البخاري في تراجمه[19].

وكتاب فضائل القرآن في هذا السفر المبارك ليس بمعزل عن هذين المسلكين في التراجم، ففيه التراجم الظاهرة، وأيضاً التراجم الخفية، وسأقف عليها جميعاً مبتدئاً بالترجمة، ويتلوها مناسبة الحديث للترجمة.

***

فقه الإمام البخاري في كتاب فضائل القرآن

ضَمَّن الإمام البخاري مصنفه الصحيح كتباً حديثية عدة، قاربت مائة كتاب، وخص الكتاب السادس والستين منها بفضائل القرآن، وأودعه سبعاً وثلاثين ترجمة، وتسعة وتسعين حديثاً، وسبعة آثار عن الصحابة ومن بعدهم، سآتي على التراجم الخمسة الأولى

(18) هذا ما توصل إليه ابن حجر في عموم تراجم البخاري بعد سبر ودراية. انظر: هدي الساري (16-17)، وقد حاكيت في التقسيم والترتيب كتاب «الإمام البخاري فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء»، (ص157-161).

(19) هدي الساري (17). وانظر للاستزادة في بيان منهجه العام: الحطة في ذكر الصحاح الستة (295)وما بعدها، الإمام البخاري وصحيحه، لعبدالغني عبد الخالق (179)وما بعدها، مناهج المحدثين، لسعد آل حميد (10-32)، الإمام البخاري وجامعه الصحيح، لعلي جمعه، الإمام البخاري فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء لنزار الحمداني.

والمضمنة خمسة عشر حديثاً، محاولاً استنطاق تراجمه، ومظهراً مناسبة الأحاديث للترجمة، مع بيان فقهه وثاقب نظره.

المبحث الأول

باب كيف نزل الوحي، وأول ما نزل؟

أورد المصنف فيه قولاً لابن عباس ﷺ وخمسة أحاديث[20]، وقد اشتملت الترجمة على جملتين، وعليه سيكون الحديث في مطلبين:

المطلب الأول: قوله: كيف نزل الوحي؟

والحديث هنا سيكون في ست نقاط:

الأولى: قول ابن عباس ﷺ في مطلع الباب قيل إنه: متعلق بذات الكتاب، ولا علاقة له بالباب، فمناسبته ظاهرة لكتاب فضائل القرآن، فكونه أميناً على كل كتاب قبله من أعظم فضائله[21]، فقد امتن الله على هذه الأمة بهذا الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ (المائدة:48) قال ابن جرير [310هـ]: أنزلنا الكتاب الذي أنزلناه إليك- يا محمد- مصدقاً للكتب قبله، وشهيداً عليها أنها حق من عند الله، أميناً عليها، حافظاً لها، وأصل الهيمنة: الحفظ والارتقاب، يقال، إذا رقب الرجل الشيء وحفظه وشهده: قد هيمن فلان عليه، فهو يُهيمن هيمنة، وهو عليه مهيمن، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل إلا إنهم اختلفت عباراتهم عنه[22].

والمصنف قد سلك هذا في بعض كتبه، ككتاب الصلاة والمغازي والاعتكاف وغيرها[23]، حيث يستفتح الباب الأول بنقولات عن السلف هي أقرب للكتاب

---

(20) قالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْمُهَيْمِنُ: الأَمِينُ، القُرْآنُ أَمِينٌ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ». عن عَائِشَةَ، وَابْن عَبَّاسٍ ﷺ، قَالاَ: (لَبِثَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، يُنْزَلُ عَلَيْهِ القُرْآنُ وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ) عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: أُنْبِئْتُ أَنَّ جِبْرِيلَ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمِّ سَلَمَةَ: (مَنْ هَذَا؟) أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَتْ: هَذَا دِحْيَةُ، فَلَمَّا قَامَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا حَسِبْتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ، حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ يُخْبِرُ خَبَرَ جِبْرِيلَ، أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَ أَبِي: قُلْتُ لِأَبِي عُثْمَانَ: مِمَّنْ سَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ القِيَامَةِ). عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: (أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَابَعَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ الوَحْيَ قَبْلَ وَفَاتِهِ، حَتَّى تَوَفَّاهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ الوَحْيُ، ثُمَّ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ». وقال جُنْدَب: «اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً - أَوْ لَيْلَتَيْنِ - فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، مَا أُرَى شَيْطَانَكَ إِلَّا قَدْ تَرَكَكَ، فَأَنْزَلَ الله ﷻ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ (الضحى: 1 - 3).

(21) وقد أشار إلى ذلك ابن حجر العسقلاني معلقاً على قول ابن عباس بقوله: وهو يتعلق بأصل الترجمة، وهي فضائل القرآن (6/ 9).

(22) ينظر: تفسير الطبري (8/ 486).

(23) ينظر: كلام ابن حجر في شرحه للباب الأول من كتاب الصلاة (1/ 597).

منها للباب.

وقد يقال: إن الجزء الأول من التبويب- وهو: كيف نزل الوحي؟- يتضمن هذا القول؛ لأن من كيفية نزوله أنه مهيمن على الكتب السابقة، فهو متجه ومتسق مع الترجمة، وهو الأظهر.

الثانية: قول المصنف: كيف نزل الوحي؟ يشمل مسائل متفرقة في الوحي، ومجموعها إما أن تتعلق بذات الوحي – الكتاب والسنة - أو برسول الوحي، وهو جبريل عليه السلام، أو بالموحى إليه، وهو نبينا ﷺ، وهنا استدل المصنف عليها كلها، فحديثا عائشة وابن عباس رضي الله عنهم، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه تتعلق بذات الوحي، فالوحي القرآني بقي أكثر من عشرين سنة، وهو ينزل، ففيه مدة نزوله، وأيضاً هذا الذي نزل عليه هو أعظم معجزات النبي ﷺ، وهو مفارق لما عليه الكتب السابقة التي لم تكن معجزة بذاتها.

وحديث أسامة بن زيد رضي الله عنه في رسول الوحي، وهو جبريل عليه السلام، وهذا ظاهر.

وحديث أنس وجندب رضي الله عنهما في الموحى إليه، وهو محمد ﷺ، وكذلك حديثا عائشة وابن عباس رضي الله عنهما.

الثالثة: هل اقتصر المصنف على أحاديث الباب في كيفية نزول الوحي فحسب؟ الجواب: لا.. بل إن المصنف أفرد أحاديث الوحي في بدء كتابه، وسماه: باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ ولذا أُخذ على المصنف هناك إيراده لأحاديث هي أقرب للكيفية منها للبدء، قال محمد بن إسماعيل التيمي: «لو قال: كيف كان الوحي؟ لكان أحسن؛ لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحي، لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط»[24].

فلعل المصنف اقتصر هنا على شواهد منها، خاصة إذا عرفنا أنها قد اشتملت على صور لمتعلقات الكيفية كلها، وإن لم تكن حاصرة لجميع الأحاديث التي رواها في مصنفه مما يتعلق بكيفية الوحي.

الرابعة: إيراد المصنف لحديث أسامة بن زيد رضي الله عنه فيه تساؤل، وهو أن الحديث في نزول وحي السنة، وليس وحي القرآن الكريم، يدل على ذلك رواية الحديث الأخرى عند البخاري[25] وفيها: أنبئت أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة، فجعل يحدث، ثم قام... حتى سمعت خطبة نبي الله ﷺ يخبر عن جبريل.. الحديث، ففيه أنه لم يظهر عليه علامات نزول الوحي التي تعتريه حال نزول آيات القرآن الكريم، وهو الذي كان يعالج شدة عند نزولها، وليس في روايات الحديث أنه تلا آية أو قرأ سورة.

وأيضاً، فإن قصة نزول جبريل هذه جاءت عند البيهقي[26] من حديث عائشة رضي الله عنها أن ذلك كان في بني

(24) فتح الباري (1/ 12).

(25) في كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام (744).

(26) في الدلائل (4/ 10).

قريظة، فعَنْ عَائِشَةَ (أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَمِعَ صَوْتَ وَثْبَةٍ شَدِيدَةٍ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَاتَّبَعْتُهُ أَنْظُرُ، فَإِذَا هُوَ مُتَّكِئٌ على عرف برزونه، وَإِذَا هُوَ دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ - فِيمَا كُنْتُ أَرَى - وَإِذَا هُوَ مُعْتَمٌّ، مُرْخٍ مِنْ عِمَامَتِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ، قُلْتُ: لَقَدْ وَثَبْتَ وَثْبَةً شَدِيدَةً، ثُمَّ خَرَجْتَ، فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ، قَالَ: أو رأيته؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: ذَاكَ جِبْرِيلُ، **أَمَرَنِي أَنْ أَخْرُجَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ**).

فالقصة كانت في الأمر بالخروج إلى بني قريظة، وليست في آيات نزلت[27].

فهنا تساؤل عن وجه إيراد الحديث في كتاب خصه المصنف بأحاديث تتعلق بالقرآن؟

يمكن أن يقال: إن المصنف عنى بكيف نزل الوحي عموم الوحي، ولم يقصره على الوحي القرآني، وفيه بُعدٌ.

وقد يقال: إنه عنى أن نزول جبريل بالوحي القرآني إما على الهيئة الملائكية، وهذا هو المشهور، ويعضده الأحاديث والآثار المتضمنة لنزول الوحي القرآني، وإما على هيئة البشر، فالوحي الجلي أو الصريح ينزل معه وحي القرآن والسنة، وهذا النوع من الوحي جاء ذكره في حديث الحارث بن هشام عندما سأل رسول الله ﷺ عن كيف يأتيك الوحي؟ فقال: (أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده علي، فيفصم عني، وقد وعيت عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً، فيكلمني فأعي ما يقول) الحديث[28].

يشهد لهذا الاحتمال ذكر المصنف لحديث الحارث بن هشام السابق في مطلع باب: كيف كان بدء الوحي؟ مما يقوي القول أن الوحي القرآني ينزل على كلتا الحالين المذكورتين في الحديث.

ويقويه -أيضاً- استدلال المصنف بحديث يعلى بن أمية ﷺ في الباب الذي يليه، في كون وحي القرآن والسنة يكون على صور وأحوال يجمعها حديث الحارث بن هشام، وهو الوحي الجلي على توجيه محتمل - يأتي الكلام عنه في موضعه -.

وهذا الرأي هو الأقرب في توجيه إيراد حديث أسامة بن زيد ﷺ ضمن هذه الترجمة[29]. والله أعلم.

وقد اختار هذا القول جملة من العلماء، منهم الزركشي في البرهان، والسيوطي وغيرهما[30]، وقد ألمح

(27) ينظر: فتح الباري (9/ 8) وقد استبعد العيني أن تكون القصة واحدة من وجوه تراجع في عمدة القاري (20/ 12).

(28) رواه البخاري في صحيحه ح[2].

(29) لكن يبقى: هل توجد شواهد على نزول جبريل عليه السلام بالوحي القرآني، وهو على هيئة البشر؟ قال أبو شهبة: «والذي نقطع به - والله أعلم- أن القرآن كله نزل في الحالة الأولى التي يكون فيها جبريل على ملكيته.. ولم أقف قط على رواية تفيد نزول شيء من القرآن عن طريق جبريل، وهو في صورة رجل». المدخل (60).

(30) ينظر: البرهان في علوم القرآن (1/ 322)، والإتقان (1/ 289) نقل ذلك عن الأصفهاني في تفسيره.

شيخ الإسلام ابن تيمية [728هـ] إلى هذا بقوله: «وإتيان جبريل إلى النبي ﷺ تارة في صورة أعرابي، وتارة في صورة دحية الكلبي، ومخاطبته وإقراؤه إياه كثير»[31]. والإقراء عادة يكون للقرآن الكريم.

الخامسة: في حديث أبي هريرة رضي الله عنه دلالة من المصنف -أيضاً- على كيفية نزول الوحي، وهي: أن الوحي القرآني كله نزل عن طريق الوحي الذي يأتي به المَلَك، وهو جبريل عليه السلام وهو ما يسمى بالوحي الجلي، لا بطرائق الوحي الأخرى كالمنام والإلهام أو الإلقاء في الروع[32]، يشهد لذلك قوله- عليه الصلاة والسلام-: (وإنما كان الذي أوتيته..) فهو موافق لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ (النمل:6)، أي: تعطى، وبنى الفعل للمفعول، وحذف الفاعل، وهو جبريل عليه السلام للدلالة عليه في قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ (الشعراء:193)[33].

السادسة: في حديث أنس وجندب رضي الله عنهما إشارة كذلك إلى كيفية نزول الوحي القرآني؛ وذلك أنه بقرب أجل النبي ﷺ كثر نزول الوحي عليه، حتى إن غالب السور الطوال نزلت بالمدينة، بخلاف أول النزول فقد فتر عنه الوحي مدة لحكمة يريدها الله تعالى، وقد حصل ذلك مراراً، منها ما جاء في حديث جندب رضي الله عنه، وكنزول آيات قصة الإفك، وغيرها، قال تعالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (مريم:64) قال ابن جرير [310هـ] في تفسير الآية: أي «لا تستبطئنا - يا محمد- في تخلفنا عنك؛ فإنا لا نتنزل من السماء إلى الأرض إلا بأمر ربك لنا بالنزول إليها..»[34].

المطلب الثاني: قوله: وأول ما نزل.

والحديث هنا سيكون في ثلاث نقاط:

الأولى: إن كان المراد هنا بأول ما نزل من القرآن، فليس في الأحاديث ما يدل عليه إطلاقاً، وقد جاء في تحفة الباري: كيف نزل الوحي، وأول ما نزل؟ أي: منه[35]، فإن كانت تعود إلى القرآن الكريم ففيه بُعدٌ ظاهر، وجميع أحاديث الترجمة لا تدعم هذا القول.

الثانية: الأقرب في تبويب المصنف بقوله: وأول ما نزل، أنها ترجع إلى رسول الوحي من الملائكة وهو جبريل عليه السلام، فمن المعلوم أن بدء الوحي كان بالرؤيا، وقد امتد ذلك قرابة ستة أشهر، ثم بعد ذلك فجئه الوحي، وهو في غار حراء، وكل الأحاديث في الباب تضمنت الإشارة إلى نزول جبريل عليه السلام -كما مر سابقاً-، قال ابن بطال [449هـ]: «معنى هذا الباب إثبات نزول

(31) مجموع الفتاوى (4/ 126).

(32) ينظر: الكواكب الدراري (19/ 3)، فتح الباري (9/ 10).

(33) ينظر: المحرر الوجيز (6/ 516)، والبحر المحيط (20/ 299).

(34) تفسير الطبري (15/ 584).

(35) تحفة الباري (8/ 275).

الوحي على النبي ﷺ وأن جبريل عليه السلام نزل عليه به، ومصداق هذه الأحاديث في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ (الشعراء: 192 – 194)»[36].

وقال ابن حجر [852هـ]: «التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدئ؛ لأن النزول يقتضي وجود من ينزل به، وأول ذلك مجيء الملك له عياناً مبلغاً عن الله بما شاء من الوحي، وإيحاء الوحي أعم من أن يكون بإنزال أو بإلهام، سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة»[37].

وعليه فقول المصنف: وأول ما نزل، تعود على رسول الوحي، وليس أول ما نزل من القرآن، وقد ذكر المصنف أول ما نزل من القرآن في باب: بدء الوحي بذكره لحديث عائشة رضي الله عنها.

الثالثة: إذا كانت أحاديث الباب ظاهرة في نزول جبريل عليه السلام يبقى قوله: (وأول ما نزل)، ما مناسبتها لأحاديث الباب؟

يظهر ذلك من الحديث الأول والخامس، ففي حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهم قالا: لبث النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن.. الحديث، فيه دلالة على أولية نزول جبريل عليه السلام، وأنه كان بمكة، واستمر عشر سنين في مكة متتابعاً قبل أن يهاجر إلى المدينة[38].

وفي حديث جندب رضي الله عنه إشارة إلى ابتداء نزول الوحي بعد فترة نزوله وانقطاعه، ومناسبة كل واحد منهما للترجمة ظاهرة. والله أعلم.

***

المبحث الثاني

باب: نزل القرآن بلسان قريش والعرب

أورد المصنف في هذا الباب آيتين وحديثين[39].

---

(36) شرح صحيح البخاري (10/ 216)، وينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (24/ 15)، فتح الباري (9/ 6).

(37) فتح الباري (9/ 6).

(38) المشهور أن النبي ﷺ مكث ثلاث عشرة سنة بمكة، ويمكن أن يجمع بين رواية حديث الباب وبين المشهور أنه بعث – عليه الصلاة والسلام – على رأس الأربعين، فكانت مدة وحي المنام ستة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة، ثم فتر الوحي، ثم تواتر وتتابع، فكانت مدة تواتره وتتابعه بمكة عشر سنين من غير فترة، وقيل غير ذلك. ينظر: فتح الباري (9/ 6 – 7) قال ابن حجر: «كل من روي عنه أنه عاش ستين أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثاً وستين، فالمعتمد أنه عاش ثلاثاً وستين».

(39) وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ عن أَنَس بْن مَالِكٍ، قَالَ: «فَأَمَرَ عُثْمَانُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَسَعِيدَ بْنَ العَاصِ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنْ يَنْسَخُوهَا فِي المَصَاحِفِ» وَقَالَ لَهُمْ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي عَرَبِيَّةٍ مِنْ عَرَبِيَّةِ القُرْآنِ فَاكْتُبُوهَا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ فَإِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا». وعن صَفْوَان بْن يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، أَنَّ يَعْلَى، كَانَ يَقُولُ: لَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الوَحْيُ، فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ عَلَيْهِ ثَوْبٌ قَدْ أَظَلَّ عَلَيْهِ، وَمَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ، فَقَالَ:=

والتعليق على الترجمة ومناسبة الأحاديث في أربع نقاط.

الأولى: قوله: نزل القرآن بلسان قريش والعرب، فيه دلالة من المصنف على أن القرآن، وإن كان نزل بلسان قريش، إلا أن فيه غيرها من لهجات العرب ولغاتهم؛ لقوله سبحانه: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (الشعراء: 195) فهذا العطف – في الترجمة – هو من باب عطف العام على الخاص؛ لأن قريشاً تبقى قبيلة من قبائل العرب، إلا أن لغتهم هي أسعد من غيرها في كتاب الله تعالى والناس لها آلف، والألسن بها أجرى، والقلوب لها أوعى[40]؛ ولذا خصها المصنف بالذكر هنا.

وقد يشكل على هذا اقتصار المصنف في موضع سابق من الصحيح في كتاب المناقب: على لسان قريش دون الإشارة إلى لهجات العرب في الترجمة، وذلك بقوله: نزل القرآن بلسان قريش[41]، واستدل بحديث أنس ﷺ فقط المذكور ضمن هذه الترجمة.

فيقال: الترجمة هناك في كتاب المناقب ومناسبته ظاهرة، فكون القرآن نزل أولاً بلهجة قريش، وأنها أسعد من غيرها من لهجات العرب في العرضة الأخيرة، هو بلا شك يعد منقبة لهذه اللهجة، فناسب ذكر ذلك في كتاب المناقب.

أما هنا فهو في سياق بيان ما عليه لسان القرآن الكريم بعد نزول الأحرف السبعة، أو ما كان عليه بعد أن استقر جمع القرآن في عهدي أبي بكر الصديق وعثمان ﷺ وأجمع عليه الصحابة، وهو مناسب لسياقات كتاب الفضائل ومسرد التراجم.

وقد يستفاد كذلك من صنيع المصنف هنا رأيه في أن جمع أبي بكر الصديق وجمع عثمان ﷺ كان على لهجة قريش مع بعض لهجات العرب الأخرى مما استقر عليه في العرضة الأخيرة، وهو رأي جلة من العلماء[42]، قال البغوي [516هـ]: فـ«جمع الله تعالى الأمة بحسن اختيار الصحابة على مصحف واحد، هو آخر العرضات من رسول الله ﷺ، كان أبو بكر الصديق ﷺ أمر بكتبته جمعاً بعد ما كان مفرقاً في الرقاع؛ ليكون أصلاً للمسلمين، فيرجعون إليه، ويعتمدون عليه، وأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجمع القوم عليه، وأمر بتحريق ما

=يَا رَسُولَ اللهَّ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ، بَعْدَ مَا تَضَمَّخَ بِطِيبٍ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ إِلَى يَعْلَى: أَنْ تَعَالَ، فَجَاءَ يَعْلَى، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا هُوَ مُحْمَرُّ الوَجْهِ، يَغِطُّ كَذَلِكَ سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: (أَيْنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ العُمْرَةِ آنِفًا؟) فَالْتُمِسَ الرَّجُلُ، فَجِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: (أَمَّا الطِّيبُ الَّذِي بِكَ فَاغْسِلْهُ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الجُبَّةُ فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ).

(40) مقتبس من كلام الباقلاني في الانتصار (2/ 553).

(41) صحيح البخاري، ح[3506].

(42) كأبي عبد الرحمن السلمي ينظر: البرهان (1/ 331)، والبغوي في شرح السنة (4/ 511)، والألوسي في تفسيره (1/ 26)، وينظر: البرهان في علوم القرآن (1/ 326) وما بعدها.

سواه قطعاً لمادة الخلاف»[43]. والله أعلم.

الثانية: إيراد المصنف لقوله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (يوسف:2)، وقوله -سبحانه-: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ (الشعراء:195) مطلع الباب، يظهر منه بيان لوجه من وجوه الحكمة التي من أجلها نزل القرآن الكريم بهذه اللغة المجيدة دون اللغات الأخرى؛ فكونه قرآناً، فيه إشارة إلى بيان معانيه وظهورها؛ لأنه ما جعل مقروءاً إلا لما في تراكيبه من المعاني المفيدة للقارئ، وكونه (عربياً) للدلالة على إبانة ألفاظه، وإيضاحها لتلك المعاني التي اشتملت عليها[44]، حيث نزل أولاً بلهجة قريش التي هي أفصح اللهجات وأكملها، فقد كانت قريش تختلط بالقبائل، وتتخير أحاسن ألفاظها وأكمل تراكيبها، حتى بزت باقي العرب في لهجاتها وأساليبها، ثم نزل بسبعة أحرف من لهجات العرب في المدينة النبوية.

الثالثة: في الحديث الأول من الترجمة - حديث أنس بن مالك ﷺ - مناسبته للجزء الأول من الترجمة ظاهرة، وهي قوله: «نزل القرن بلسان قريش»، بل هي جملة مقتبسة من الحديث، وقد اقتصر المصنف على حديث أنس ﷺ في كتاب المناقب هناك، وترجم له بقوله: نزل القرآن بلسان قريش[45].

الرابعة: أما مناسبة الحديث الثاني - حديث صفوان بن يعلى بن أمية ﷺ - للترجمة فقد حار فيها الشراح، وجاد فيها كل بالمستطاع، فحمل بعض الشراح الترجمة على عموم الوحي من الكتاب والسنة، وأن حديث يعلى هو في الدلالة على لسان الوحي في السنة النبوية، فقد قيل: فيه إشارة إلى أن الوحي كله من قرآن وسنة نزل بلسان العرب وقريش وغيرهم من طوائف العرب كلها[46].

وقيل: فيه دلالة على أن القرآن والسنة كلاهما بوحي واحد ولسان واحد، فهما على صفة واحدة[47].

وقيل: إن المصنف أشار إلى أن قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ (إبراهيم:4) لا يستلزم أن يكون النبي ﷺ أرسل بلسان قريش فقط؛ لكونهم قومه، بل أرسل بلسان جميع العرب، بدليل أنه خاطب الأعرابي الذي سأله بما يفهمه بعد أن نزل الوحي عليه بجواب مسألته، فدل على أن الوحي كان ينزل بما يفهمه السائل من العرب قرشياً كان أو غير قرشي، والوحي، أعم من أن يكون قرآناً يتلى، أو لا يتلى[48].

---

(43) شرح السنة (4/ 511).

(44) ينظر: تفسير التحرير والتنوير (5/ 201).

(45) الصحيح (720).

(46) ينظر: شرح ابن بطال (10/ 218).

(47) ينظر: المتواري على أبواب البخاري، لابن المنير (388)، والتوضيح، لابن الملقن (24/ 18)، وعمدة القاري (20/ 14).

(48) ينظر: فتح الباري (9/ 14)، وعمدة القاري (20/ 15).

وكلها محتملة، لكن يعترض عليها تصريح الترجمة بنزول القرآن، وليس بنزول عموم الوحي؛ حتى قال بعض شراح الصحيح هنا: إن ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبله أظهر وأبين، وأنه خطأ من النساخ[49].

وتبقى هذه الأقوال اجتهادات للربط بين الترجمة والحديث، وإن كان فيها بعد، حتى إن العيني قال بعد سرده للأقوال: «والكل لا يشفي العليل، ولا يروي الغليل»[50].

ويمكن القول إن مناسبة إيراد الحديث هو ما جاء في بعض روايات الحديث عند الطبراني في معجمه[51] أن تلك الحادثة هي سبب نزول قول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ﴾ (البقرة:196)، فعَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مُتَضَمِّخٌ بِالْخَلُوقِ، عَلَيْهِ مُقَطَّعَاتٌ، قَدْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي يَا رَسُولَ اللهِ فِي عُمْرَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ﴾، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنِ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟) فَقَالَ: أَنَا. فَقَالَ: (أَلْقِ ثِيَابَكَ، وَاغْتَسِلْ، وَاسْتَنْقِ مَا اسْتَطَعْتَ، وَمَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجَّتِكَ فَاصْنَعْهُ فِي عُمْرَتِكَ).

ففيه دلالة على أن نزول القرآن يكون بلسان قريش، وقد يكون بغيرها؛ ولذا فسرها النبي ﷺ للسائل، ومن عادة المصنف أنه يذكر في الباب حديثاً لا يدل هو بنفسه على الترجمة أصلاً، ولكن يكون له طرق، وفي بعض طرقه يكون ما يدل عليها إشارة أو عموماً، فيشير إليه المصنف بذكر أصل الحديث، وإلى أن له أصلاً صحيحاً يتأكد به ذلك الطريق[52]. والله أعلم.

***

المبحث الثالث

باب: جمع القرآن

أورد المصنف فيه ثلاثة أحاديث[53] والتعليق عليه

(49) ينظر: فتح الباري (9/ 14)، وعمدة القاري (20/ 15).

(50) عمدة القاري (20/ 15).

(51) الأوسط (2/ 226).

(52) ينظر: لب اللباب (1/ 38).

(53) حديث زَيْد بْن ثَابِتٍ وفيه: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عِنْدَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي، فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدِ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقُرَّاءِ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَّاءِ بِالْمَوَاطِنِ، فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ لِعُمَرَ: كَيْفَ تَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ عُمَرُ: هَذَا وَاللهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِذَلِكَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لا نَتَّهِمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَتَبَّعِ الْقُرْآنَ فَاجْمَعْهُ، فَوَاللهِ لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ أَبُو بَكْرٍ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ﷺ، فَتَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسُبِ وَاللِّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ=

في أربع نقاط:

الأولى: ترجم المصنف للأحاديث بقوله: جمع القرآن. وهذا ما جرى عليه العلماء قديماً في وصف صنيع أبي بكر الصديق، وعثمان ﷺ في القرآن الكريم بقولهم: جمع القرآن، وهو ما عنون له الزركشي، والسيوطي في كتابيهما[54].

الثانية: اقتصار المصنف على الأحاديث الواردة في الترجمة المتضمنة لجمعي أبي بكر وعثمان ﷺ فقط، فيه إشارة منه إلى أن القرآن الكريم إنما جمع مرتين فقط: الجمع الأول في عهد أبي بكر الصديق ﷺ، والثاني في عهد عثمان ﷺ، وهنا تساؤل وهو: ألا يُعد ما صنع في العهد النبوي جمعاً للقرآن؟

من العلماء من عَدَّ صنيع الصحابة في العهد النبوي جمعاً للقرآن، منهم الحاكم [405هـ] في مستدركه[55] حيث قال: «جَمْع الْقُرْآنِ لَمْ يَكُنْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَقَدْ جُمِعَ بَعْضُهُ بِحَضْرَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ جُمِعَ بَعْضُهُ بِحَضْرَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَالْجَمْعُ الثَّالِثُ هُوَ فِي تَرْتِيبِ السُّورَةِ كَانَ فِي خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ أَجْمَعِينَ».

لكن وُجِّه قوله بأن المراد بالجمع الأول هو: تأليف ما نزل من الآيات المتفرقة في سورها، وجمعها فيها بإشارة النبي ﷺ، وليس المراد الجمع الاصطلاحي المقصود به في مصحف واحد، أو مكان واحد، قال البيهقي [458هـ]: «وهذا يشبه أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ تَأْلِيفَ

=أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ (التوبة: 128) حَتَّى خَاتِمَةِ بَرَاءَةَ، فَكَانَتِ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتَهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ».

حديث أَنَس «أنّ حُذَيْفَة قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ، وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّأْمِ فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَةَ وَأَذْرَبِيجَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَفْزَعَ حُذَيْفَةَ اخْتِلافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَاللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ وَعَبْدَالرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ، فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أباه زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، قَالَ: «فَقَدْتُ آيَةً مِنَ الأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ، قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَاهَا، فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: 23)، فَأَلْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ».

(54) ينظر: البرهان في علوم القرآن (1/ 376)، والإتقان في علوم القرآن (2/ 377).

(55) المستدرك على الصحيحين (2/ 249).

مَا نَزَلَ مِنَ الْكِتَابِ: الْآيَاتِ الْمُتَفَرِّقَةَ فِي سُوَرِهَا، وَجَمْعَهَا فَيهَا بِإِشَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ»[56].

وقد درج بعض المؤلفين المعاصرين في عدِّ ثلاث مراحل لجمع القرآن الكريم، ومنهم من زادها مرحلة رابعة، وهي: الجمع الصوتي للقرآن الكريم، ولعله من باب التوسع في استعمال المصطلح بمعناه اللغوي، وإلا فإن ما اصطلح عليه عند العلماء السابقين بجمع القرآن، هو جمعه في مكان واحد، أو مصحف واحد.

الثالثة: من عادة المصنف تكرار الحديث – أحياناً – في أبواب متفرقة، ويستدل به على كل باب بإسناد آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي خرجه فيه[57]، ومن فقهه هنا رحمه الله استدلاله بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه في جمع أبي بكر رضي الله عنه بما ورد في بعض طرق حديث عبيد بن السباق، قال المصنف: «حدثنا موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد قال: حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السَّبّاق أن زيد بن ثابت... وفيها: حتى وجدت آخر سورة التوبة مع **أبي خزيمة** الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ (التوبة:128) حتى خاتمة براءة... الحديث»، على أن آخر آيتين من التوبة كانت عند أبي خزيمة الأنصاري، وليس خزيمة الأنصاري كما في بعض طرق الحديث.

فقد اختلفت الروايات عن زيد بن ثابت رضي الله عنه فيمن وجد عنده آية التوبة، هل هو أبو خزيمة الأنصاري أم خزيمة الأنصاري؟ ففي الرواية السابقة أنه أبو خزيمة، وذلك في كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن.

وفي طريق آخر عن الزهري عن عبيد السباق أنه خزيمة الأنصاري، كما في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ (التوبة:128).

وفي بعضها على الشك خزيمة، أو أبو خزيمة، كما في كتاب الأحكام باب: يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً[58] فقد روى الحديث عن ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت، وفيه: فوجدت آخر سورة التوبة ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ (التوبة:128) إلى آخرها مع خزيمة، أو أبي خزيمة.. الحديث، على الشك.

فالمصنف أخرج تلك الروايات الأخرى في مواضع من كتابه، واستدل بها في مواطن متعددة وأبواب متفرقة، إلا أنه هنا وفي باب: جمع القرآن، الذي أقامه من أجل بيان صنيع أبي بكر رضي الله عنه في الجمع، وما احتواه من

(56) دلائل النبوة (7/ 147)، وينظر: البرهان في علوم القرآن (1/ 329) قال: «فثبت أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمن النبي ﷺ وإنما ترك جمعه في مصحف واحد».. الخ.

(57) ينظر: هدي الساري (1/ 19).

(58) الصحيح، ح[7191].

أحوال وحوادث، أورد رواية الجزم بأن آية التوبة كانت مع أبي خزيمة الأنصاري، وليس خزيمة ﷺ، مما يستدل به على اختيار المصنف لهذا القول، وأن آية التوبة كانت عند أبي خزيمة الأنصاري على الصحيح. والله أعلم.

قال ابن حجر [852هـ]: «الَّذِي وُجِدَ مَعَهُ آخِرُ سُورَةِ التَّوْبَةِ غَيْرُ الَّذِي وُجِدَ مَعَهُ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْأَحْزَابِ، فَالْأَوَّلُ اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ فِيهِ عَلَى الزُّهْرِيِّ، فَمِنْ قَائِلٍ مَعَ خُزَيْمَةَ، وَمِنْ قَائِلٍ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ، ومِنْ شَاكٍّ فِيهِ، يَقُولُ: خُزَيْمَةُ أَوْ أَبِو خُزَيْمَةَ، والْأَرْجَحُ أَنَّ الَّذِي وُجِدَ مَعَهُ آخِرُ سُورَةِ التَّوْبَةِ أَبُو خُزَيْمَةَ بِالْكُنْيَةِ، والَّذِي وُجِدَ مَعَهُ الْآيَةُ مِنَ الْأَحْزَابِ خُزَيْمَةُ. وأبو خزيمة قيل: هُوَ ابن أَوْسِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَصْرَمَ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ دُونَ اسْمِهِ، وَقِيلَ: هُوَ الْحَارِثُ بْنُ خُزَيْمَةَ...»[59].

الرابعة: من فقه المصنف- أيضاً- ترتيبه لأحاديث الباب، فقد أورد الحديث الثالث معلقاً عن ابن شهاب قال: «أخبرني خارجة أنه سمع زيداً... وفيه: فَقَدْتُ آيَةً مِنَ الأحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ، قدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَاهَا، فَوَجَدْنَاهَا مَعَ **خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ**: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ (الأحزاب:23)، فَأَلْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ..» تالياً لحديثي زيد بن ثابت وأنس بن مالك في قصة جمع عثمان ﷺ جميعاً، مما يدل على أمور:

1 - أن الآية التي فقدت في جمع أبي بكر الصديق هي آية التوبة، والذي فُقد في جمع عثمان ﷺ آية الأحزاب.

2 - أن آية الأحزاب التي فقدت في جمع عثمان ﷺ وجدت عند خزيمة الأنصاري، وهذا يشهد لما قرر سابقاً في النقطة الثالثة، من أن التحقيق في الذي فقد في جمع أبي بكر الصديق وجد عند أبي خزيمة، وهي آية التوبة، وعليه فتكون الآية التي وجدت في جمع عثمان كانت عند خزيمة الأنصاري، رضي الله تعالى عن الجميع.

قال ابن حجر [852هـ]: معلقاً على هذا الحديث: «وَظَاهِرُ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ هَذَا أَنَّهُ فَقَدَ آيَةَ الْأَحْزَابِ مِنَ الصُّحُفِ الَّتِي كَانَ نَسَخَهَا فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، حَتَّى وَجَدَهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مجمع عَن ابن شِهَابٍ: أَنَّ فَقْدَهُ إِيَّاهَا إِنَّمَا كَانَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ، وَالصَّحِيحُ مَا فِي الصَّحِيحِ، وَأَنَّ الَّذِي فَقَدَهُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الْآيَتَانِ مِنْ آخِرِ بَرَاءَةٌ، وَأَمَّا الَّتِي فِي الْأَحْزَابِ فَفَقَدَهَا لَمَّا كَتَبَ المصحف فِي خلَافَة عُثْمَان»[60].

***

(59) فتح الباري (9/ 20).

(60) فتح الباري (9/ 28).

المبحث الرابع

باب: كاتب النبي ﷺ

أورد فيه المصنف حديثين[61]، والتعليق عليه في أربع نقاط:

الأولى: ترجمة المصنف على الإفراد (كاتب) مع أن الأحاديث والآثار تدل على أن جمعاً من الصحابة كانوا يكتبون لرسول الله ﷺ الوحي القرآني، فضلا عن سائر رسائله وكتاباته واتفاقياته[62].. فما وجه ذلك؟

قيل: إن الترجمة أصلاً ليست بـ (كاتب) وإنما كُتَّاب النبي ﷺ، قال ابن كثير [774هـ]: «قال البخاري: ذكر كتاب النبي ﷺ... ولم يذكر أحداً من الكتاب في هذا الباب سوى زيد بن ثابت، وهذا عجب، وكأنه لم يقع له حديث يورده سوى هذا. والله أعلم»[63].

وقد تعقبه ابن حجر [852هـ][64] بأنه لم يقف في شيء من نسخ الصحيح إلا بلفظ (كاتب) بالإفراد، وليس فيها (كتاب) بالجمع، وهو -أيضاً- مطابق لحديث الباب.

وقيل: لأنه لم يصح على شرطه سوى حديث زيد بن ثابت ﷺ؛ ولذا قصر الترجمة عليه، قاله ابن كثير، أيضاً[65].

وهذا لا يُسلَّم؛ فإن المصنف -أيضاً- أخرج حديث علي بن أبي طالب ﷺ، وفيه: قال: «ما كتبنا عن النبي ﷺ إلا القرآن، وما في هذه الصحيفة.. الحديث»[66]. ومعلوم أن علياً ﷺ كان من كتاب الوحي بين يدي النبي ﷺ.

وقيل: لكثرة ملازمة زيد ﷺ النبي ﷺ وتعاطيه الكتابة بين يديه- عليه الصلاة والسلام- أكثر من غيره، وقد خصه النبي ﷺ باسمه كما في هذا الحديث، ولم يناد غيره... لهذا أفرده المصنف هنا بالترجمة بقوله: «كاتب النبي ﷺ»، قال ابن حجر [852هـ]: «ولكثرة تعاطيه

(61) حديث ابْن السَّبَّاقِ، قَالَ: إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ كُنْتَ تَكْتُبُ الوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاتَّبِعِ القُرْآنَ، فَتَتَبَّعْتُ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ (التوبة: 128) إِلَى آخِرِهِ». وعَنِ البَرَاءِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (النساء: 95)، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (ادْعُ لِي زَيْدًا وَلْيَجِئْ بِاللَّوْحِ وَالدَّوَاةِ وَالكَتِفِ - أَوِ الكَتِفِ وَالدَّوَاةِ -)، ثُمَّ قَالَ: (اكْتُبْ ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ وَخَلْفَ ظَهْرِ النَّبِيِّ ﷺ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الأَعْمَى، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟ فَإِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرُ البَصَرِ، فَنَزَلَتْ مَكَانَهَا: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (النساء: 95)).

(62) ينظر: زاد المعاد (1/ 113)، والبداية والنهاية (8/ 321- 356).

(63) فضائل القرآن ضمن تفسيره (1/ 35).

(64) ينظر: فتح الباري (9/ 29).

(65) المرجع السابق.

(66) صحيح البخاري، ح[3179].

ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العهد، كما في حديث البراء بن عازب»[67].

وقال ابن عبد البر [463هـ]: «وكان زيد ألزم الصحابة لكتابة الوحي»[68].

ويمكن القول: خص المصنف زيد بن ثابت ﷺ بالترجمة؛ لمناسبة الترجمة السابقة وأحاديثها المشتملة على جمع أبي بكر الصديق وعثمان ﷺ جميعاً، وسياقات تراجم الكتاب كله؛ حيث إن من تولى ذلك زيد بن ثابت في الجمع الأول، وشارك في الجمع الثاني، فقد يقول قائل: ولم خص زيد من بين الصحابة؟! وقد قيل! فأردف الترجمة التالية ببيان مكانة زيد بن ثابت ﷺ، ووجه اختياره في الجمعين جميعاً. والله أعلم.

الثانية: تكرار المصنف لحديث زيد بن ثابت ﷺ في هذه الترجمة، والترجمة السابقة، حيث يفصل بينهما حديثان فقط، يستفاد منه أمور:

1 – تأكيد اختيار المصنف أن آية التوبة وجدت عند أبي خزيمة ﷺ وليس غيره، حيث روى الحديث هنا بطريق آخر غير السابق، وبما أن السياق له علاقة بجمع القرآن، آثر الطرق التي تنص على أبي خزيمة، وليس خزيمة ﷺ، وقد اقتصر على جملتين من الحديث الطويل فقط، وهي: «كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فاتبع القرآن، فتتبعت حتى وجدت آخر سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة..» التي تشهد للترجمة السابقة، كما أنها مناسبة للترجمة الحالية.

2 – اقتصار المصنف على جزء من حديث طويل، فيه إشارة منه لمكانة كاتب النبي ﷺ وتزكية أبي بكر ﷺ له بقوله: «وكنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ»، وموافقة الصحابة على جلالته ومكانته، وتقديمه على غيره؛ ولذا استحق بأن يوصف بـ(كاتب النبي ﷺ) مع وجود غيره من الكُتَّاب.

الثالثة: في حديث البراء جاءت رواية الحديث بتأخير ﴿أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ (النساء: 95) في الآية على خلاف ما عليه المصحف، ففي الحديث: فنزلت مكانها: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ)، والآية في المصحف: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (النساء:95)، إلا أن الرواية الأخرى للحديث أوردها المصنف في كتاب التفسير[69] على نفس ما عليه الآية في المصحف، فيلتمس للمصنف أنه آثر هذه الرواية

(67) فتح الباري (9/ 29)، وينظر: تحفة الباري (8/ 282)، وإرشاد الساري (7/ 450) قوله: «أطلق عليه الكاتب بلام العهد كما في حديث البراء» لم أقف على ذلك في رواية الحديث في الباب، ولا في سائر الروايات الأخرى في الصحيح، لكن في بعض الروايات (ادع فلاناً)، [ح4594] مبهماً، وكأنه اشتهر بذلك وعرف. والله أعلم.

(68) الاستيعاب (1/ 68).

(69) ح[4594].

هنا، وإن كانت الآية على خلاف ما عليه المصحف؛ لورود التصريح باسم زيد ﷺ في هذه الرواية، بخلاف ما عليه الرواية الأخرى، فقد جاء الاسم مبهماً: «ادعوا فلاناً، فجاء، ومعه الدواة واللوح..» الحديث[70]. فأوردها هنا لمناسبتها للترجمة، وهذا من فقهه رحمه الله.

الرابعة: يقوي ما سبق أن المصنف أخرج حديثاً آخر في قصة نزول: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ، وفيه: (أَنَّهُ رَأَى مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ فِي المَسْجِدِ، قال: فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمْلَى عَلَيْهِ: (لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ)، فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ...) الحديث[71]، لكن لم يورده في هذا الباب، وذلك أن فيه ما يشي أن زيداً كان قريباً عنده، ونبينا ﷺ عنده كُتَّاب كثر، فليس فيه ما يدل على تخصيص زيد بالكتابة، حيث إنه كان بجانب النبي ﷺ حال نزول الآية، بخلاف ما يدل عليه قوله: (ادع زيداً) فتخصيصه ومناداته تدل على كونه الكاتب الأول للوحي، فناسب عدم ذكر حديث سهل ﷺ هنا، والاكتفاء بحديثي زيد والبراء ﷺ جميعاً.

ومما سبق يظهر فقه المصنف في ترجمته بقوله: (كاتب) على الإفراد، ومناسبة حديثي الباب في بيان رأيه وفقهه رحمه الله.

(70) ح[4593].

(71) ح[4592].

* * *

المبحث الخامس

باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف

أورد المصنف حديثين[72]، والتعليق عليها في ثلاث نقاط:

الأولى: ترجم المصنف بنص الحديث المترجم له، وهذا كثير في تراجمه، وله مقاصد متعددة بحسب كل موضع[73]، ويظهر هنا إيراده لنص الحديث؛ليجلي معناه،

(72) حديث ابْن عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ). وحديث عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، قال: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلاَةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ) فَقَرَأَ عَلَيْهِ القِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ)، ثُمَّ قَالَ: (اقْرَأْ يَا عُمَرُ) فَقَرَأْتُ القِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ).

(73) ينظر: التمهيد.

ويبين معالمه من خلال الأحاديث المترجم لها، فقد اقتصر على هذين الحديثين فقط، مع أن الصحيح اشتمل على غيرهما، كحديث ابن مسعود ﷺ وفيه: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت من النبي ﷺ خلافها، فأخذت بيده، فأتيت النبي ﷺ فقال: (كلاكما محسن) الحديث[74].

وذلك أن حديث ابن عباس ﷺ يبين أن السبعة – الذي بين الستة والثمانية – حقيقة، وليس كمن عدَّا ذلك من باب السعة والكثرة، كقوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ (التوبة:80).. ففيه: فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف.

وفي الحديث الآخر عدة دلالات واستنباطات استنبطها العلماء واستخرجوها بخصوص صنيع عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم ﷺ لتقريب معنى الأحرف السبعة، ككونهما قرشيين ومع ذلك اختلفت قراءتهما، أيضاً: تأخر إسلام هشام ودلالاته، وغيرها[75].

يقوي هذا كله اقتصاره على الجملة الأولى من عموم الأحاديث، وهي: أنزل القرآن على سبعة أحرف، والاكتفاء بها، دون: فاقرؤا ما تيسره منه.

الثانية: في حديث ابن عباس ﷺ إيراد لقصة نزول القرآن على سبعة أحرف، بمجيء جبريل عليه السلام واستزادة النبي ﷺ له حتى بلغ سبعة أحرف.. فناسب إيراده مطلع الباب، وإن كان في غير حديث ابن عباس ﷺ ما هو أصرح في قصة النزول من تحديد المكان وعموم الزمان.. إلخ[76]، إلا أنها لم تكن ضمن مروياته في الصحيح.

الثالثة: أما الحديث الثاني فمناسبته ظاهرة، وفيه دلالات متعددة، ككون الأحرف السبعة منزلة، وأنها على التخيير لا الإلزام (فاقرؤا ما تيسر منه)، وغير ذلك مما بينه شراح الصحيح في مصنفاتهم.

هذا ما تيسر إيراده والوقوف عليه في بيان فقه الإمام البخاري رحمه الله، وهي حرية بمزيد دراسة ومناقشة، فليس فيها دليل قاطع، أو تصريح عبارة لاختيار رأي، ولكن يبقى أنها دلالات وأمارات يؤخذ منها آراء المصنف واختياراته، وحسبي أني اجتهدت في ذلك، والله من وراء القصد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

***

(74) ح[2410].

(75) ينظر: شرح ابن بطال (10/ 229)، والكواكب الدراري، للكرماني (10/ 216)، وفتح الباري (9/ 35)، وعمدة القاري (12/ 258).

(76) كحديث أبي بن كعب ﷺ الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه [274] وفيه: (أن جبريل عليه السلام لقي النبي ﷺ وهو عند أضاة بني غفار، فقال: إن الله يأمرك...) الحديث.

الخاتمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خير النبيين، وإمام المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فبعد تطواف مع تراجم الإمام البخاري، وإيراد مناسبة أحاديث الباب للترجمة، أختم البحث بذكر آرائه واختياراته التي توصلت إليها، من خلال الورقات السابقة، مع الإشارة إلى أنها تبقى دلالات وإشارات، وليس فيها شيء قاطع أو حكم فاصل، لكنها أمارات اجتهدت في بيانها والكشف عنها والاستدلال لها، قدر الطاقة والمستطاع، فمن أبرز نتائج البحث:

1 – أن مقصوده في تسمية الكتاب بـ(فضائل القرآن) هو المعنى الواسع والشامل للفضائل، المرادف لـ(علوم القرآن)، وليس المعنى الاصطلاحي الخاص بمزايا القرآن والثواب عليها، ومنافعه الدينية والدنيوية فحسب، فهذا أورده ضمن تراجم الكتاب وأحاديثه.

2 – نزول الوحي القرآني يكون عن طريق الوحي الجلي، إما على الهيئة الملائكية أو على هيئة البشر، وهما المذكوران في حديث الحارث بن هشام، وفيه: (أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده علي، فيفصم عني، وقد وعيت عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً، فيكلمني، فأعي ما يقول).

3 – ميل المصنف إلى القول بأن جمع عثمان ﷺ كان على لهجة قريش مع بعض لهجات العرب الأخرى مما استقر عليه في العرضة الأخيرة.

4 – أن القرآن الكريم جمع مرتين: الأولى في عهد أبي بكر الصديق، والثانية في عهد عثمان ﷺ، وأن الجمع الأول في العهد النبوي لا يعد جمعاً.

5 – أن الآيتين اللتين فقدتا في جمع أبي بكر الصديق هي قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ (التوبة:128)، ووجدت عند أبي خزيمة الأنصاري ﷺ.

والآية التي فقدت في جمع عثمان ﷺ هي قوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ (الأحزاب: 23)، ووجدت عند خزيمة بن ثابت الأنصاري ﷺ.

6 – من معالم رأي المصنف في الأحرف السبعة، أنها سبعة حقيقة، وليس المراد السعة والكثرة، وأنها نزلت بالمدينة، وأنها على التخيير، وليس الإلزام..

7 – تحقق مقولة: فقه البخاري في تراجمه، وقد يضاف إليه: وفي انتقاء الأحاديث للترجمة، ففيها دلالات خفية تدل على فقه المصنف واختياره في المسائل المختلف فيها.

8 – قد لا يحشد كل الأحاديث في ترجمة واحدة، وإن كانت الترجمة عامة، بل يكتفي بأصول تلك الترجمة، كما ظهر ذلك في الترجمة الأولى.

هذا ما تيسر إيراده، وجمعه وبيانه، وإن كان من توصية في خاتمته، هو مواصلة البحث والدراسة في تراجم البخاري، ومناسبة الأحاديث للترجمة في كتاب فضائل القرآن خصوصاً، وباقي التراجم المتعلقة بالقرآن الكريم عموماً وهي كثيرة ومتفرقة؛ فآراء المصنف مقدرة، وفقهه معتبر، والله أسأل التوفيق والتسديد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كما أتقدم بالشكر لعمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود لتمويل البحث من خلال وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية.

***

قائمة المراجع والمصادر

الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين. عتر، نور الدين. ط1، مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1390هـ.

تهذيب الكمال. المزي، يوسف بن الزكي أبو الحجاج. تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك. ط7، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ.

الإمام البخاري فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء. الحمداني، نزار الحمداني. مكة المكرمة: مطبوعات جامعة أم القرى، 1412هـ.

الانتصار. الباقلاني، محمد الطيب. تحقيق: محمد عصام القضاة، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1422هـ.

البداية والنهاية. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تحقيق: عبد الله التركي، ط1، د.م: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، 1417هـ.

البحر المحيط في تفسير القرآن العزيز. أبو حيان، محمد بن يوسف. تحقيق: عبد الله التركي، ط1، بيروت: مركز هجر، 1436هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ابن عطية، عبد الحق بن عطية الأندلسي. تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرون، ط2، قطر: دار الخير، 1428هـ.

تاريخ بغداد. البغدادي، أحمد بن على الخطيب. دراسة وتحقيق: مصطفى عطا، ط17، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تحقيق: سامي السلامة، ط4، الرياض: دار طيبة، 1428هـ.

التلخيص شرح الجامع الصحيح. النووي، يحيى بن شرف. تحقيق: نظر الفاريابي، ط1، الرياض: دار طيبة، 1429هـ.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح. ابن الملقن، عمر بن علي. تحقيق: دار الفلاح، ط1، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1429هـ.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ابن جرير، محمد بن جرير الطبري. تحقيق: عبد الله التركي، ط1، القاهرة: دار هجر، 1422هـ.

حاشية السندي على صحيح البخاري. السندي، محمد بن عبدالهادي. بيروت: دار الفكر، د ت.

دلائل النبوة. البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ط1، القاهرة: المكتبة السلفية، 1389هـ.

سنن أبي داود. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. إشراف

ومتابعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط1، الرياض: دار السلام، 1420هـ.

جامع الترمذي. الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي. إشراف ومتابعة: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط1، الرياض: دار السلام، 1420هـ.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ط9، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ.

شرح السنة. البغوي، الحسين بن مسعود. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

شرح صحيح البخاري. ابن بطال، علي خلف. تحقيق: ياسر إبراهيم، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ.

صحيح البخاري. الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. ط1، الرياض: دار السلام، 1417هـ.

صحيح مسلم. الإمام، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. اهتمام: عبد المالك مجاهد، ط2، الرياض: دار السلام، 1421هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

علوم القرآن بين البرهان والإتقان. حيدر، حازم سعيد. ط2، المدينة: دار الزمان، 1427هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي. ط1، الرياض: دار السلام، 1418هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد السَلامي. تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، ط1، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، 1417هـ.

فضائل القرآن. أبو عبيد، القاسم بن سلام. تحقيق: وهبي سليمان، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1426هـ.

الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. الكرماني، محمد بن يوسف، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1356هـ.

كوثر المعاني الدَّراري في كشف خبايا صحيح البخاري. الشنقيطي، محمد الخضر بن سيد عبد الله الجكني، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ.

لب اللباب في التراجم والأبواب [في شرح تراجم وأبواب صحيح البخاري]. الهاشمي، عبد الحق. التحقيق بإشراف: نور الدين طالب، ط2، الكويت: دار النوادر، 1432هـ.

المتواري على تراجم أبواب البخاري. ابن المنير، أحمد بن محمد الإسكندراني، تحقيق: صلاح الدين مقبول، ط1، الكويت: مكتبة العلا، 1407هـ.

مجموع الفتاوى. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، وابنه محمد، د.ط، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ.

مختار الصحاح. الرازي، محمد بن أبي بكر الرازي. تصحيح: محمد حلاق، ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 1419هـ.

المدخل لدراسة القرآن الكريم. أبو شهبة، محمد بن محمد، ط1، القاهرة: مكتبة السنة، 1412هـ.

المصباح المنير. الفيومي، أحمد بن محمد. اعتناء: يوسف الشيخ محمد، ط2، بيروت: المكتبة العصرية، 1418هـ.

المعجم الأوسط. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، د.ط، القاهرة: دار

الحرمين، 1415هـ.

فضائل القرآن الكريم. الجار الله، عبد السلام بن صالح، ط1، الرياض: دار التدمرية، 1429هـ.

فضائل القرآن. النسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق: فاروق حمادة، ط2، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1413هـ.

منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري». الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1426هـ.

المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. النووي، يحيى بن شرف. تحقيق: مجموعة من أساتذة بإشراف علي أبو الخير، ط3، بيروت: دار الخير، 1416هـ.

هدي الساري مقدمة فتح الباري. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، ط1، الرياض: دار السلام، 1418هـ.

***